أبعـــاد

جسر الشيخ حمد وذاكرة المكان

سعيد الحمد

للأماكن ذاكرة هي ذاكرتنا جميعاً وقد تختلف الذاكرة باختلاف المكان ووحده جسر الشيخ تتسع فيه مساحات الذاكرة الجماعية لكل سكان البحرين فمن الذي لم يعبر هذا الجسر ومن ذا الذي لا تحمل ذاكرته حكاية عبور مختلف وبنكهة مختلفة تختزن الذاكرة نكهتها إلى اليوم.

والطريف ان ذاكرة هذا الجسر الأقدم في البحرين هي ذاكرة متعددة الألوان والأشكال فهي ذاكرة سياسية في احد وجوهها وهي ذاكرة اجتماعية في وجه آخر وهي ذاكرة رياضية وفنية كان لها مع ذلك الجسر حكايات.

في عام 1942 افتتح ذلك الجسر في سنوات الحرب العالمية الثانية ومرت فوقه سيارات كانت مصابيحها مطلية كما قيل لنا باللون الازرق تحسباً من تربص دول المحور بالبحرين وشن غارة عليها كما حدث مع الغارة الايطالية على مصنع تكرير النفط في سنوات الحرب.

وذاكرتنا نحن جيل الستينات مع جسر الشيخ حمد ذاكرة متخمة بالحكايات والروايات فقد عرفنا الجسر صغاراً وعبرنا عليه مشياً بالأقدام مطالع الشباب والتكوين السياسي الأول في مظاهرات طالبت بالوحدة العربية «يرفضها البعض الآن في مفارقة ذات دلالة مهمة» ففي مطلع الستينات عبرنا الجسر بهتافات الوحدة ذهاباً إلى المنامة وكانت كل تظاهرة لابد من عبورها الجسر مهما اختلفت الظروف فقد كان «العبور» احد هم برنامج التظاهرات الذي لابد منه ونقطعه مشياً كما قطعناه مراراً حين نعود من سينما البحرين أو الزياني فلا نجد باصاً ذاهباً إلى المحرق فنضطر لقطع الجسر مشياً ليلياً في الصيف «الجميل» نستعين بذلك على اغان لعبد الحليم نتسابق ونتبارى في حفظها.

وذاكرة الجسر الرياضية متخمة هي الأخرى بذكرى الانتصارات والهزائم فإما ان يصدح الباص في الذهاب أو العودة حين يكون النصر وإما ان يصدح الباص بـ«الهوشة» حين تكون الهزيمة التي يتبرأ من أوزارها الجميع!!.

وكان هناك شخص لا نعرف من اسمه سوى «حسينوه» من اصول ايرانية الوحيد أو فلنقل اول من كان يقطع الجسر بدراجته الهوائية «سيكل» وكنا معجبين به اشد الاعجاب وبشطارته في قيادة «السيكل» وخصوصاً عندما يتعلق وهو على دراجته بالباص من الخلف نؤخذ بهذا المشهد وبتلك الحركة الرياضية البهلوانية.

ولدينا نحن ابناء حالة بوماهر اعتقاد بأن كل من يقطع الجسر اختياراً لا مضطراً في النهار فإنه قد أصيب بمس من الجنون حيث كان «مجانين» المحرق تحديداً لابد وان يقطعوا الجسر مشياً على الاقدام أول ما يمسهم عارض الجنون و«الخبال» ونتذكر الكحلاوي المغرم بقطع الجسر مشياً وغيره عدد لا بأس به من «مجانين» المحرق قطعوا الجسر حتى صارت عبارة «صاده الجسر» كناية عن اصابه الجنون عندنا!!.

> **هي ذاكرة متعددة الألوان والأشكال فهي سياسية وهي اجتماعية وهي رياضية وفنية**

فهل للجسر «جسر الشيخ حمد» سِرٌّ في ذلك مع «مجانين المحرق» حيث لم يعبره مجنون من المنامة أو من منطقة أخرى؟!.

في ذاكرة جسر الشيخ حمد حين تم افتتاحه رواية طريفة فقد كان الجسر متحركاً وكان يغلق في اليوم مرة أو مرتين لعبور السفن من تحته وكانت عملية الاغلاق والفتح تتم يدوياً يقوم بها عامل مختص.

ويروى ان ماكينة الاغلاق والفتح تعطلت يوماً «جيمت» كما نقول بالشعبي فما كان من ذلك العامل الا ان راح يصرخ حسرة وألماً «اشلون جيم اليسر.. آيه على وظيفتي.. وظيفتي امبه وعشر»..!.

وهي ارجوزة ذهبت في تاريخ جسر الشيخ حمد تتناقلها الاجيال عن ذلك العامل الذي كانت اجرته الشهرية 11 ديناراً فقط وهو مبلغ محترم في ذلك الوقت جعله يتحسر على الوظيفة وعلى الراتب حين تعطل و«جيم» الجسر في زمن اين منه زماننا الآن.

وتظل ذاكرة جسر الشيخ حمد بوصفه مكاناً ذاكرة غنية وما سطرته هنا مجرد لمحات عن ذاكرتنا مع الجسر ومع الزمن الجميل.

للرجوع للمقالات السابقة

بالقلم الرصاص

عثمان الماجد

حوافز «النائب السابق»..؟!

أحببت قارئي الكريم أن أصارحك وأطلعك على الحالة المزاجية لدي قبل أن ترافقني في قراءة موضوع مقالي لهذا اليوم وأقول لك بالبحريني الفصيح بداية إنني قد «تمللت»، وبالعراقي «ضِجِت» وبالإنجليزي fedup، وبالروسي»نادايِيلا». ولعلك تسألني لماذا؟ فأقول لك: من الرد على ما يكتبه من لا يكف عن وصف شخصه بصفة «النائب السابق» ويزهو بها عالقة تحت صورته في كل مقال والحال أنها كانت صفة أصلية تخلى عنها. أظنكم عرفتم المقصود بخطابي، إنه سلمان سالم الذي جعل من ممارسات وزارة التربية والتعليم، التربوية والتعليمية، هدفا أول يوجه له سهام نقده المسموم والمحموم بمناسبة ومن غير مناسبة. ويمكن للمتابع أن يرصد بأن كل كتاباته هي عبارة عن اتهامات تتخذ من التمييز مدارا لها، فتارة يتحدث عن الانتدابات وطورا عن التدريب وحينا عن المناهج والكتب المدرسية وحينا آخر عن غيابات الطلبة وتعامل الهيئات الإدارية والتعليمية معها، ولم يبق لنائبنا السابق إلا مواقف السيارات في الوزارة موضوعا يخوض فيه بنظارة الطائفية وتهم التمييز الطافح بها قلب صاحبنا وقلمه.

صولة «نائبنا» السابق الجديدة ضمنها المقال المنشور في صحيفة الوسط بتاريخ 12 فبراير، وكان عنوانه على هذا النحو: «التربية» تخالف القانون بحرمانها المعلمين من حوافز الرتب الثلاث! هكذا آثر الكاتب منذ العنوان أن يضع التربية بين ظفرين، وهكذا أيضا أراد أن يوهم القارئ بأنه كان يعني المعلمين بالمطلق فيما هو في ثنايا المقال ما كان يتحدث إلا عن «فئة» محددة يعتقد بأن التربية تمارس التمييز ضدها، فلماذا لم يفصح عن ذلك في العنوان؟ لا أعلم، ولكن كل التصورات لتفسير هذا المسلك في الكتابة جائزة وصحيحة.

في البداية وقبل أن نتناول المقال معا بالتحليل والرد، عليّ أن أقول بأنني أخشى عليك عزيزي القارئ من أن ينال منك الملل ذاته الذي استبد بي، ولهذا فإنني أقدم لك اعتذاري، وأرى أن من حقك أن تعرف سبب التزامي بالرد على ما أراه مغالطة في الفهم، وتقصدا دائما متعمّدا بالإساءة إلى كل ما يصدر عن وزارة التربية والتعليم، وأنا أنبري بالرد ليس لأنني كاتب أساهم برأي أرى بأنه قد يخدم الصالح العام فحسب، وإنما لأنني موظف بهذه الوزارة وعلى علم بما تبذله الوزارة على مستوى البيئة المدرسية والمناهج وتدريب المعلمين للحد من الكراهية التي تمارسها الجمعيات السياسية بقيادة الوفاق في الشارع البحريني. وبما أن لحرية الرأي مساحة واسعة في بحريننا الجميلة، وحق الرد مكفول في قضايا الشأن العام، وخصوصا إذا ما كان هذا الرأي لا يستند إلى دليل، ومنطلقا من أساس طائفي، فإنني أزعم بأن الكاتب وعضو جمعية «الوفاق» يُسقط محمولات جمعيته الطائفية على الوزارة. ولأن الوزارة بحسب ما أرى هي من أهم الوزارات الخدمية التي يتوقف مستقبل البلاد عليها نظرا للدور المنوط بها في تنشئة الأجيال فإن الحديث بشأنها إلى المجتمع، في أي وسيلة كانت، بأنها تمارس الطائفية يَعْدَم الثقة بها، ويملأ عقول الناشئة بالفاسد من الأفكار الطائفية فيتعذر عليها القيام برسالتها التربوية أو يُعسر عليها هذه المهمة. وثق أيها القارئ العزيز بأنني لو وجدت صوابا يسيرا فيما يقوله الكاتب لأحجمت عن الرد عليه، بل لساندته في ما قد يذهب إليه إذا كان منطقيا وصادقا هدفه الصالح العام، لأن تجويد الخدمة التعليمية غاية نبيلة لا يختلف فيها اثنان وإن تباينت ميولاتهما السياسية.

فها هو «النائب السابق» والكاتب الحالي، وبعد أن فرغ من الحديث في شؤون «التربية» وهموم «التعليم» وصال وجال فيما يسميه «بخراب» التعليم و«تدهوره»، يُعرج على الناحية الإدارية من ممارسات الوزارة جاعلا من الحوافز الوظيفية منطلقه في الحديث عما يتوهم أنه تمييز. ولا أعلم حقا لماذا اختار تحديدا حوافز الرتب الثلاث من بين القائمة الواسعة للحوافز الأخرى، فهل أن كل الحوافز متاح الحصول عليها لجميع معلمي الوزارة ومنتسبيها، وهل أن حوافز الرتب الثلاث حكر على موظفين دون آخرين كما يومئ هو بذلك في كل كتاباته، واصفا الأمر بالسلوك الطائفي التمييزي؟! لا أستبعد ذلك مع الموقف الاستفزازي والحالة التي تنم عن العداء الواضح الذي يُظهره الكاتب تجاه الوزارة. فماذا قال الكاتب و«النائب السابق» في الموضوع؟ وبم تفتقت قريحته هذه المرة؟

يستهل «نائبنا السابق» وكاتبنا الحالي مقالته بالتعجب قائلا: «مازالت وزارة التربية والتعليم تتعامل مع التربويين بأساليب غامضة بعيدة عن الشفافية والوضوح». ومع أن الاستهلال تهجمي لا يستند إلى وقائع، فإنه يشي بأن الكاتب وبعد سلسلة مقالاته العرمرمية في سوق اتهاماته الأبدية للوزارة كان يتوقع أن تزيل الوزارة «غموضها» لتصبح نزولا عند رغبة «النائب السابق» ونصائحه الثمينة وطرحه العلمي «شفافة» و«واضحة» في تعاملها مع التربويين. ثم يضيف «ممثل كتلة الوفاق السابقة» أنه وجد– ويا للمصادر التي استقى منها كشفه العجيب!! أن «الوزارة قبل أكثر من عامين قد امتنعت عن إعطاء الحوافز بفئاتها المختلفة للمعلمين الذين ينتمون إلى مذهب واحد ..» لقد ذكرني هذا الكلام المنفلت من عقال العقل والمنطق بطرفة مسرحية مشهورة «شاهد ما شفش حاجة» «والدليل آلولو»؛ إنه كلام منفلت من كل ضوابط اللياقة والكياسة ردت عليه إدارة العلاقات العامة بالوزارة ردا مفحما وبالأرقام، إلا أنني أتساءل كيف تسنى لنائبنا السابق معرفة أن الوزارة امتنعت عن إعطاء الحوافز بفئاتها المختلفة للمعلمين من مذهب واحد؟ شخصيا لا أشك في أن هذا الكلام لا تأويل له إلا بما يحمله من مدلولات سياسية طائفية فاضحة تهدف إلى تعبئة الشارع ليستجيب إلى المشاركة في فعاليات الجمعيات المذهبية، وهذا يتناغم مع الأدوار التحريضية التي كانت تلعبها «جمعية المعلمين» المنحلة. أفليس الكاتب هو المسؤول عما يُعرف بملف التعليم في جمعية «الوفاق»؟

> **لا أشك في أن هذا الكلام لا تأويل له إلا بما يحمله من مدلولات سياسية طائفية**

تصوروا حال وزارة التربية والتعليم لو أنها وفق ما يطرحه «النائب السابق» تصدرت تقاريرها الإدارية على الشاكلة الآتية: «لقد تم في هذه السنة إعطاء مائة حافز قسمت بالتناصف بين الطائفتين السنية والشيعية!» فأي منطق في هذا الكلام! قصارى القول، أيها الكاتب الحالي، والنائب السابق أنك لن تستطيع أن تعمم بتحويل حالة فردية لواحد من أعضاء جمعيتك يجوز أنه لا يستحق الحوافز وظيفيا على كامل أفراد الطائفة الشيعية الكريمة التي سطت عليها جمعيتك لتدعي تمثيلها. ثم إن الحديث في الجمعيات عن هذه الطائفة أو تلك جائز ولكن في وزارة التربية والتعليم يفترض أنه ممنوع وخطر في ذات الوقت.

الحديث عن كل ما جاء في المقال يطول ولو أن هذا المقال ليس بطويل، وسأكتفي ختاما بالإشارة إلى تساؤل الكاتب الآتي» «أين ذهبت أكثر من 6900 حافز خلال الأعوام الثلاثة الماضية؟ هل من المعقول أنها–يقصد الوزارة–لم تستفد من هذا الاستحقاق الكبير أم أنها استفادت منه ولكنها قامت بتحويله بمزاجية طائفية إلى من تشاء؟» إذا كان لي أن أجيب الكاتب فإني أقول إن الحوافز المرصودة قد ذهبت إلى موظفي الوزارة من معلمين واختصاصيين وعاملين بحرينين، وهذا يكفي. لأن سؤال الكاتب ذو أبعاد طائفية فتنوية لن يقنعها هذا الجواب وإن عرضت الوزارة شهادات ميلاد كل من حصل على حافز وبياناته الشخصية والوظيفية بالتفصيل.

للرجوع للمقالات السابقة

راجح الخوري

أوباما إلى الرياض: قمة الملفات الإقليمية الساخنة!

«أوباما والسعوديون» كان هذا عنوان افتتاحية صحيفة «التايمز» البريطانية، التي أرادت أن تعطي أهمية كبيرة للقمة السعودية الأمريكية المنتظرة، بعد إعلان البيت الأبيض أن الرئيس الأمريكي سيزور الرياض في النصف الثاني من مارس المقبل للقاء خادم الحرمين الشريفين. وقد أبرزت الصحيفة مقطعا جاء فيه: «الزيارة إلى السعودية خبر طيب، يجب أن يطمئن أوباما السعوديين إلى أنه لن يهجرهم»!

هذا التصوير ينطوي على خطأ مزدوج، أولا لأن السعوديين لا يتملكهم الذعر، بل الاستياء من التحول المتزايد في سياسات أمريكا وفي قواعد نظرتها الاستراتيجية إلى الإقليم، وثانيا لأن أوباما لا يهجرهم بل يهجر مصالح بلده في منطقة طالما كررت واشنطن أنها «حيوية للأمن القومي الأمريكي».

عندما اختار أوباما أزمة الشرق الأوسط لتدشين سياسته الخارجية على قاعدة «التغيير» الذي رفع شعاره، حرص على أن تكون السعودية بوابته الرئيسة إلى المنطقة، فزار الرياض في يونيو من عام 2009 قبل أن يصل إلى القاهرة لإلقاء خطابه الزهري عن الالتزام بقيام الدولتين، مذكرا بأهمية العلاقة مع السعودية للأمن القومي الأمريكي، وبأن «مبادرة السلام العربية»، التي اقترحها خادم الحرمين الشريفين في قمة بيروت عام 2002 وأقرتها القمم العربية تباعا، تشكل قاعدة للتسوية العادلة.

الاضطراب المتزايد الذي أصاب أخيرا هذه العلاقات الاستراتيجية، جاء نتيجة تحولات سلبية في السياسة الأمريكية إزاء مجموعة كبيرة من الملفات والتطورات العاصفة في المنطقة، ولهذا تبدو القمة المرتقبة بين أوباما والملك عبد الله مفصلية ومهمة جدا لتقويم الأمور.

من الواضح أن استياء السعودية من التحولات الأمريكية وصل إلى درجة رفض المقعد في مجلس الأمن، وهو ما يمثل رسالة اعتراض على سياسات أوباما، المتهافتة على إيران رغم تدخلاتها التخريبية في الإقليم، والمتعامية عن مذبحة العصر في سوريا وحتى عن جريمة استعمال الكيماوي، والمتراخية في القضية الفلسطينية إلى درجة التسليم ببقاء الاستيطان وبيهودية إسرائيل، والمستسلمة لمصالح طهران التي تتلاعب بالعراق، والداعمة على ما بدا واضحا «لأخونة مصر» تمهيدا لتسليم المنطقة إلى الإخوان المسلمين! تردد أن أميركا تريد الانسحاب من المنطقة لتواجه تحديات الصين في آسيا، ولكنها بدت عمليا وكأنها تعقد تحالفات وراء الجدران مع الإيرانيين، رغم كل ما يقال عن العداء بينهما، وخصوصا بعدما تبين أن تهافت أوباما على حسن روحاني وانفجار حماسته للاتفاق النووي أشبه بالقسم الظاهر من جبل الجليد، لأن الجانبين انهمكا لمدة ثلاثة أعوام في مفاوضات سرية، ولم تكلف الإدارة الأمريكية نفسها عناء اللياقة بإبلاغ حلفائها التاريخيين في الرياض بما يجري، رغم مضي طهران في تصعيد تدخلاتها السلبية في البحرين والكويت والعراق وسوريا واليمن ولبنان، وبما يشبه السعي لإقامة حزام من الاضطرابات حول السعودية!

وسط كل هذا ارتفعت التحذيرات في المنطقة وفي أمريكا أيضا، من تزايد التصدع في العلاقة بين واشنطن ودول «مجلس التعاون الخليجي»، وخصوصا السعودية التي تملك حيثية محورية كبيرة ومؤثرة على الصعد العربية والإسلامية والدولية، انطلاقا من مرجعيتها الدينية ومن دورها السياسي العميق وقدرتها الاقتصادية والنفطية الكبيرة.. وهكذا وضع تقرير مؤخرا على مكتب أوباما أعدته أجهزة المخابرات الأميركية «16 جهازا» يحذر من أن السياسة المتبدلة في المنطقة العربية ستنتهي إلى نتائج عكسية، وأن واشنطن مهددة بخسارة حلفائها العرب، ودول «مجلس التعاون الخليجي» قد تكون أول من يقرر الابتعاد عنها.

قبل عرض التقرير على الكونغرس كان مدير الاستخبارات جيمس كلابر، قد حذر من «أن عدم رضا دول الخليج عن السياسات الأمريكية تجاه إيران وسوريا ومصر والعراق، قد تدفع تلك البلدان إلى خفض مستوى التعاون بشأن القضايا الإقليمية، وأيضا التصرف من جانب واحد في الأمور التي تتعارض مع المصالح الأمريكية».

وهكذا مع إعلان البيت الأبيض عن زيارة أوباما إلى الرياض في الشهر المقبل لعقد القمة مع خادم الحرمين الشريفين، ظهرت مجموعة واسعة من التعليقات التي أجمعت على أن المطلوب من الرئيس الأمريكي، تأكيد تمسكه بالعلاقات الاستراتيجية التاريخية التي تربط بين البلدين، فعندما يعلن البيت الأبيض رسميا أنه «يسر الرئيس أن يناقش مع الملك عبد الله العلاقات الدائمة والاستراتيجية بين الولايات المتحدة والسعودية، إضافة إلى تعاوننا لتطوير المصالح المشتركة المرتبطة بأمن الخليج والمنطقة والسلام في الشرق الأوسط ومكافحة التطرف وملفات أخرى»، على أوباما ألا ينسى أن الرياض تبقى بوابة الاستراتيجية في الإقليم والحيثية المحورية الأهم.

عن الشرق الأوسط